

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٧٩١

الخميس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٣٠.

نيويورك

الرئيس	السيد زاغايونوف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غيموليكا
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد تشو شونغ شينغ
	فرنسا	السيدة غوغن - محسن
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميرث كارينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد ييسو

جدول الأعمال

التحديات التي يتعرّض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية
التقرير الثالث للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق
والشام (داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة
دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2016/830)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات
الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص
باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org)
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1632168 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

التحديات التي يتعرّض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

التقرير الثالث للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2016/830)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/830، التي تتضمن التقرير الثالث للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لإطلاعه على التقرير الثالث للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2016/830).

وكما هو الحال مع التقارير السابقة، أُعدّ هذا التقرير بمساهمة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وبالتعاون الوثيق مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وغيرهما من الجهات الفاعلة المعنية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

ويشدد التقرير على أن تنظيم الدولة الإسلامية والتابعين له ما فتئوا يُعانون من نكسات عسكرية كبيرة، قوّضت قدرة التنظيم على الاحتفاظ بالأراضي وتوليد الأصول والحفاظ على الهياكل "الحكومية". ويسعى تنظيم الدولة الإسلامية إلى التكيف مع هذا الواقع الجديد وقد كثف جهوده في الابتزاز من أجل التعويض عن الخسائر في الإيرادات من النفط. وفي العراق وسورية، تعرّض النجاح السابق لتنظيم الدولة الإسلامية في الاحتفاظ بالأراضي والعمل بكيان مشابه للدولة إلى صعوبات كبيرة بسبب جهود العديد من الدول الأعضاء.

ومع ذلك، يشير التقرير إلى أن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية ما زال كبيراً ومتنوعاً. ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية والكيانات المرتبطة به يتنافسون استراتيجياً ويتعاونون تكتيكياً، مقدّمين بين الحين والآخر الدعم التشغيلي لبعضهم لبعض. ونتج عن الضغط العسكري الذي يُمارَس حالياً على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وفي الجمهورية العربية السورية ارتفاع عدد العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولا سيما إلى أوروبا والمغرب العربي، مما يطرح تحديات متنامية للأمن العالمي. وزاد تنظيم الدولة الإسلامية أيضاً من عدد الهجمات خارج مناطق النزاع وهو يستخدم أساليب أكثر فتكاً.

وتشريعات وطنية لمكافحة الإرهاب وتوالي تحديتها باستمرار؛ وأنشئت آليات وطنية للتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب؛ وعززت التعاون الدولي على الرغم من الحاجة إلى مزيد من العمل في هذا المجال؛ وقامت كذلك بتطوير أدوات مؤسسية وتشريعية لمكافحة تمويل الإرهاب؛ وأقرت بأهمية اتخاذ تدابير فعالة لمراقبة الحدود؛ وتولي اهتماماً متزايداً لوضع نُهج شاملة لمواجهة ومنع التجنيد والتطرف العنيف.

ويعالج عدد متزايد من الدول الأعضاء التهديد المحتمل الذي يشكله العائدون من خلال مجموعة واسعة من الإجراءات المتعلقة بالعدالة الجنائية والإجراءات الإدارية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وهو ما دعا إليه المجلس في القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). كما اتخذت نهجاً وقائياً، بما في ذلك من خلال توجيه التهم للأفراد بالشروع في ارتكاب الجرائم والإعداد لها. ومع ذلك، ما زالت الدول الأعضاء تواجه العديد من التحديات في هذا السياق، مثل صعوبة استنباط المعلومات الاستخباراتية وتحويلها إلى أدلة مقبولة. وعموماً، فإن ما أحرزته الدول الأعضاء من تقدم في وضع استراتيجيات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج وتنفيذها لا يزال محدوداً بين الدول الأعضاء في بعض من أكثر المناطق تضرراً.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذ عدد من كيانات الأمم المتحدة خطوات إضافية لدعم جهود الدول الأعضاء من أجل مواجهة خطر داعش. ومن أمثلة ذلك، مواصلة فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة تطوير خطة تنفيذ بناء القدرات بتكليف من مجلس الأمن لمواجهة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقد عرضت تلك الخطة على الدول الأعضاء قبل نحو عشرة أشهر، ولكن لم تمول بأكثر من ٢٠ في المائة حتى الآن.

أما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيقوم بإعداد برنامج للدول في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا من

وإن الهجمات التي تزداد تعقداً وتكاد أن تكون متزامنة التي ترتكب في بلدان مختلفة من خلال عمليات واسعة النطاق وخلايا إرهابية فردية أو صغيرة، إما بتوجيه من جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أو مستوحاة منها - لها أثر كبير وتسبب مشاكل خاصة للدول الأعضاء من زاوية الاستجابة الأمنية. ولا تزال داعش تؤكد سطوتها في الفضاء الإلكتروني، باستخدام المنتديات المغلقة ونظم التراسل المشفرة، والتواصل من خلال ما يسمى "الشبكة المظلمة" من أجل تجنيد الأفراد ونشر دعايتها.

وبغية إلقاء الضوء على أثر داعش في مناطق مختلفة من العالم، يركز التقرير على جنوب شرق آسيا واليمن وشرق أفريقيا. ففي جنوب شرق آسيا، أسهمت الدعاية التي تطلقها داعش في إحياء شبكات إرهابية كانت موجودة من قبل، وألهمت الأفراد بالسفر إلى مناطق النزاع كمقاتلين إرهابيين أحانب. وتأوي المنطقة مقاتلين إرهابيين أحانب يوجهون الهجمات بنشاط، وذلك بتأثير من دعاية داعش وجهودها لجمع التبرعات، فضلاً عن المخاطر التي يشكلها العائدون منهم. ففي اليمن، وعلى الرغم من أن داعش كثفت من جهودها لتجنيد الأفراد ومن هجماتها، خصوصاً في منطقة عدن، فهي لم تتمكن بعد من الحصول على دعم محلي كبير وهي مرفوضة من قبل السكان بشكل عام. إلا أن قيادة داعش تبدي اهتماماً وثيقاً في البلد. وقد ظهرت خليتان جديدتان لتلك الجماعة في الصومال، تعمل إحداهما في منطقة بوتتلاند وتدعمها داعش في اليمن. أما الخلية الثانية فتعمل في جنوب الصومال. وتواجه المجموعتان مقاومة قوية من حركة الشباب.

وفيما يتعلق بجهود الدول الأعضاء للتصدي للتهديد الذي تشكله داعش، يسلط التقرير الضوء على عدد من الإجراءات التي اتخذتها البلدان في جنوب شرق آسيا. على سبيل المثال، يحدد التقرير على أن البلدان في المنطقة قد اعتمدت استراتيجيات

الإرادة السياسية. وأود أيضاً حث المجلس على النظر في الحاجة إلى تعبئة المزيد من الموارد المالية والفنية الضرورية لتلبية الطلب المتزايد على برامج مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وتلك الجهود من شأنها أن تساعد الأمم المتحدة بشكل كبير على دعم الدول الأعضاء في تنفيذ القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

طلب ممثل أوروغواي الكلمة ليدلي ببيان.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أشكر السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية بشأن التقرير الثالث للأمين العام (S/2016/830) عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

يشير التقرير إلى أن داعش ما زالت تُمنى بالهزائم العسكرية في العراق وسوريا، ولا تزال تخسر الأراضي والقدرات المالية التي تساعدها على الحكم. ولئن كان ذلك يبدو مشجعاً، هناك العديد من الأسباب التي تدفعنا إلى أن نشعر بقلق بالغ، خاصة نتيجة لتنوع أشكال التهديد الذي تمثله داعش. فقدرتها على التكيف مع الظروف الجديدة، مما يسمح لها بتوسيع عملياتها جغرافياً وتغيير أساليب عملها، تعني أننا سنواجه تحديات جديدة باستمرار ما يقوض قدرتنا على رد فعل والاستجابة.

إن العلاقات الشخصية الخطيرة بين الإرهابيين، والعدد المتزايد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يعودون إلى أوروبا والمغرب العربي نتيجة للضغط العسكري الذي يمارس في العراق وسوريا حالياً؛ واستخدام السفر المتقطع (السفر غير المباشر)، والتشفير والشبكة المظلمة؛ والتخطيط لهجمات متعددة ومتزامنة؛ والأعمال التي يرتكبها أفراد أو مجموعات

أجل تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية لاستهداف التدفقات المالية والموارد الاقتصادية لداعش وتنظيم القاعدة وشركائهما. وقدم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تقريراً بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بدور حماية حقوق الإنسان والتهوض بها في المساعدة على منع التطرف العنيف. والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تساعد رؤساء الشرطة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في إنشاء مركز إقليمي للعمليات المشتركة في كوالالمبور. كما أن معهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة يعمل على تعزيز تعاونه مع الأردن وكينيا ومالي والمغرب والفلبين وتايلند واندونيسيا في مجال تصميم وتنفيذ برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج لمرتكبي جرائم التطرف العنيف والمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وفي هذا السياق، تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في ليبيا إعداد تقارير التقييم بشأن داعش، التي تتشاطرها مع الدول الأعضاء.

ومع استمرار التقدم الذي تحرزه العمليات العسكرية ضد داعش في العراق والجمهورية العربية السورية وليبيا، تتوقع ازدياد عدد العائدين والمهجرات خارج مناطق النزاع. كما أن التهديد المتزايد الذي تشكله داعش عبر الحدود الوطنية قد يصبح تحدياً متنامياً للسلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، فإن دعوة الأمين العام إلى تعاون دولي شامل وهادف لمنع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب بشكل فعال يصبح أكثر أهمية من ذي قبل.

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، فإن التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب لم يرق بعد إلى مستوى الخطر الذي نواجهه. وفضلاً عن ذلك، إن كنا نريد استباق التهديدات الإرهابية الجديدة والتصدي بشكل دينامي للطابع المتغير لداعش، لا بد لنا من استكمال التدابير العسكرية والأمنية وإنفاذ القانون بإجراءات وقائية تعالج مسببات التطرف العنيف المؤدية إلى الإرهاب، كما دعا مجلس الأمن من قبل.

ولكن، من أجل التصدي بفعالية للتهديد عبر الوطني المتنامي للإرهاب والتطرف العنيف، أود أن أؤكد على أهمية

الموارد ولكن بالأحرى الإرادة السياسية. ونشدد على ضرورة توحيد صوتنا في التأكيد على أن مكافحة الإرهاب لا تسمح بالغموض أو الكلام بلسانين.

ويتحمل أعضاء المجتمع الدولي أيضا مسؤولية مشتركة نحو العمل بصورة مشتركة وبالتضامن من أجل مكافحة الإرهاب بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة. ومن مصلحة الجميع أن تكون الأمم المتحدة قادرة على الإضطلاع بدور المنسق الرئيسي فيما بين الدول والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية. وينبغي أن يكون ذلك المفهوم مشتركا بين جميع أعضاء المجتمع الدولي. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي أيضا أن ننظر في وضع استراتيجيات لبناء الثقة فيم بين الدول والمناطق المختلفة، والتأكيد في جميع الأوقات على أن الهدف النهائي هو تحقيق الصالح العام - مصلحة الجميع.

وسأكون مقصرا بدون الإشارة إلى أننا إذ نضع استراتيجيات لمكافحة الإرهاب، علينا دائما أن نأخذ بعين الاعتبار التزامات الدول، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وينبغي أيضا ألا نغفل عن كوننا بتعزيز سيادة القانون والحريات الأساسية، وبالتشجيع على بناء مجتمعات شاملة للجميع ومتنوعة ومتعددة الثقافات، سنتمكن الأجيال المقبلة من ممارسة واختيار التسامح، وهو ربما أهم أداة لتحديد أي نوع من التطرف.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥|٥٥.

صغيرة؛ واستخدام شبكة الإنترنت والفضاء الإلكتروني؛ واستخدام نظم التراسل المشفرة والمنتديات المغلقة؛ وبناء شبكة متنامية على الدوام من المتعاطفين والمقاتلين عابرة للحدود؛ وانتشار الدعاية من خلال الانترنت، وكلها مظاهر لتطور داعش وتكيفها مع الظروف الجديدة بشكل سريع. ويستحق الرفض بصورة خاصة استخدام العنف الجنسي ضد النساء والفتيات الأيزيديات في العراق وسوريا، وضد الأقليات الأخرى في مناطق النزاع، الأمر الذي ندينه بشدة.

ويركز التقرير على جنوب شرق آسيا وأفريقيا واليمن وشرق أفريقيا، ويشير إلى إحياء الشبكات الإرهابية الأجنبية في جنوب شرق آسيا، واهتمام قيادة داعش باليمن وظهور خلايا لداعش في الصومال. ولأننا بعيدون عن الفوز في المعركة ضد الإرهاب ومركبيه الجبناء، علينا أن نسأل أنفسنا عن سبب فشلنا، وما الذي يمكننا أن نقوم به، في هذا المحفل أو على المستوى الوطني على السواء، من أجل معركة أكثر فعالية وحزمًا.

أولا، وكما يبين تقرير الأمين العام بوضوح، فإن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الدول. نرحب بالتدابير التي اتخذتها بعض البلدان، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام. كما نوه إلى أوجه القصور المتبقية، بما في ذلك الصعوبة التي تواجهها بعض البلدان في اتخاذ التدابير الرامية إلى تنفيذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) أو قرارات مجلس الأمن بشأن منع الإرهاب وتمويله.

وندرک أن النوايا الحسنة للدول وعزمها ليست كافية وحدها في كثير من الأحيان لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية الشاملة لمكافحة الإرهاب. وبالنسبة للعديد من هذه الدول، من الضروري أيضا وقبل كل شيء أن تتلقى المساعدة التقنية والمالية. كما ندرک أن ما نفتقر إليه في أوقات أخرى، ليس